

خفايا ضغوطات اليوم الأخير وطبخة تشكيل الحكومة وروحاني مع من يحظى بتأييد غالبية البرلمان

الرئيس العراقي يكلف العبادي رسمياً بتشكيل الحكومة؟

سيؤدي الإشتباك السياسي - الدستوري الذي أظفقه تكليف حيدر العبادي لتشكيل الحكومة العراقية خلفاً للرئيس نوري المالكي، إلى جولة جديدة من الصراع لا يبدو العامل الدولي بعيداً منها، وما يشير إلى أن وطأة السياسة بتعقيدها وأبعادها الإقليمية والدولية لا تقل خطورة عن الحرب التي يخوضها العراق في مواجهة تحدي «داعش» في عموم البلاد.

وكان الرئيس العراقي فؤاد معصوم كلف مرشح التحالف الوطني حيدر العبادي رسمياً بتأليف الحكومة الجديدة. وقال المتحدث باسم التحالف الوطني العراقي «إن الائتلاف رشح نائب رئيس البرلمان والقيادي في حزب الدعوة حيدر العبادي لرئاسة الوزراء». وأجريت مراسم التكليف بحضور رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري.

وكان تيار الإصلاح الوطني أعلن، أول من أمس، أن 127 نائباً من التحالف الوطني رشحوا النائب العبادي لتولي رئاسة الحكومة المقبلة، مشيراً إلى أن هؤلاء النواب يشكلون غالبية نواب التحالف.

وفي حين سارع حزب الدعوة إلى اعتبار العبادي يمثل نفسه ولا يمثل الحزب الذي سيحتفظ بحقه القانوني ضد من خرق الدستور، معتبراً ائتلاف دولة القانون مع كتلة الأكبر عدداً. ورأى المالكي أن الرئيس خرق الدستور مرتين حين مدد فترة إعلان الكتلة الأكبر وعندما تعمد عدم تكليف مرشح دولة القانون. وقال إن تصرف معصوم هو انقلاب على الدستور ويحمله المسؤولية عن التعيّنات.

وأرقق المالكي موقفه هذا بلطف النظر إلى أن العراق يعيش تحديات وتداعيات خطيرة، داعياً العراقيين جميعاً لإحباط التجاوز على الدستور. وشهدت العاصمة العراقية بغداد انتشاراً أمنياً واسعاً أشار بليلة وتفسيرات شتى تراكفت مع صدور مواقف خلافية حول تفسير صلاحيات رئيس الجمهورية من تسمية الكتلة

النيابية الأكبر. وقال مسؤولون في كتلة التغيير البرلمانية إن ليست من مهمات رئيس الجمهورية تسمية الكتلة البرلمانية الأكبر بل تكليف رئيس الحكومة.

نفي المحكمة

وفي السياق، نفت المحكمة الاتحادية العراقية ما نقل عنها باعتبارها كتلة المالكي الأكبر في البرلمان. ورأى المتحدث باسم القضاء الأعلى أن «السياسيين هم من يحددون من هي الكتلة الأكبر في القضاء».

وسارعت الولايات المتحدة إلى تهنئة رئيس الوزراء العراقي الجديد. وقال بريت ماكغورك الديبلوماسي المكلف شؤون العراق وإيران في وزارة الخارجية الأميركية على حسابه على «تويتر»: «نهني حيدر العبادي على تعيينه ودعوته إلى تشكيل حكومة ووضع برنامج بعيد وطني في أسرع وقت ممكن».

وكانت دخلت الولايات المتحدة الأميركية بقوة على خط الأزمة السياسية الجديدة التي أطلقها امتناع



«دولة القانون... الكتلة الأكبر»

رئيس الجمهورية فؤاد معصوم عن تسمية الكتلة النيابية الأكبر في البرلمان وبالتالي عدم تكليف رئيس جديد للحكومة. وسارع وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى إعلان دعم الرئيس العراقي، محذراً رئيس الوزراء

العراقي من إثارة اضطرابات، على حد قوله.

طهران: مع من يحظى بتأييد البرلمان

ورأى الرئيس الإيراني حسن

اعتقال أحد المشاركين بمؤتمر عمّان

العراق يطالب الأردن تسليمه الضاري

علمت «الدستور» من مصدر في رئاسة الوزراء بأن الحكومة

العراقية توي الطلب من الأردن تسليم المطلوب للقضاء حارث الضاري.

وقال المصدر: «إن الحكومة قررت تكليف وزير الخارجية وكالة د. حسين الشهرستاني لمخاطبة الأردن بتسليم حارث الضاري رئيس ما يسمى ب«هيئة علماء المسلمين، وأوضح المصدر: أن الرسالة التي سيقبلها الشهرستاني هي التهديد بالجوء إلى الشرطة الدولية الانتربول لإلقاء القبض على

روحاني، أن المهم بالنسبة إلى طهران أن يتولى رئاسة الوزراء في العراق من يحظى بتأييد غالبية أعضاء البرلمان. وكانت مصادر مطلعة كشفت عن اجتماع عقد منذ أيام في أربيل بقيادة الجنرال قاسم سليماني مع رئيس

الضاري في حال رفضت عمّان تسليمه.

من جهتها أعلنت مديرية المافذ الحدودية إلقاء القبض على أحد المشاركين بمؤتمر قوى ما يسمى بالمعارضة الذي عقد في الأردن أثناء عودته إلى البلاد. وقال مدير عام المافذ اللواء عصام الحلو في حديث له لسومرية نيوز: «إن قوة أمنية تمكنت من إلقاء القبض على أحد المشاركين بمؤتمر عمّان ويدعى خالد الجميلي، وأضاف: «أن عملية الاعتقال تمت في منفذ طريبيل الحدودي أثناء عودة الجميلي من عمّان».



الرئيس العراقي لحظة تكليف رئيس الحكومة الجديد

الإقليم مسعود البارزاني في شأن التشكيل الحكومية المقبلة. وقالت المصادر: «إن المجتمعين بحثوا الأسماء المطروحة من قبل الوطني كمرشحين لرئاسة الوزراء واستبعدوا المالكي بشكل نهائي. وأوضحت: «أن الرئيس معصوم تعرض لضغوطات من ائتلاف دولة القانون لتسميته بالكتلة

الأكبر وتكليفه بتشكيل الحكومة التي تقابلها ضغوطات أخرى من بقية الكتل السياسية ومن بينها الاكرد الذين يرفضون تسمية المالكي لولاية ثالثة لأن - والكلام للمصادر - معصوم يحاول الخروج من حرج شديد بجولة مكوكية بين السليمانية وأربيل وبغداد ليتأكد من موقف الكرد الرافض لتولي المالكي رئاسة الحكومة ويحصل على دعم منهم لأي طارئ».

وبينت المصادر جولة معصوم الكوكبية، فقد قال البيت الأبيض: «إن نائب الرئيس الأميركي جو بايدن اتصل هاتفياً بمعصوم لحضه على الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة. وعقب الاتصال الذي وصف بالمهم جدا غادر معصوم إلى كردستان للتباحث مع

القادة الاكرد في شأن رئاسة الحكومة المقبلة وفور وصوله إلى كردستان، أكد معصوم في لقائه مع مشرق حركة التغيير نوشيروان مصطفى بمدينة السليمانية أهمية توحيد الصفوف والمواقف لصد عناصر التنظيمات الإرهابية، وبحث الجانبان معضلة الحكومة الجديدة والشخصية الأقرب للتكليف بتشكيلها، وسرعان ما غادر معصوم إلى أربيل.

ونكرت رئاسة الجمهورية: «أنه جرى خلال اللقاء مع القيادات الكردية مناقشة الأوضاع السياسية وما آلت إليه اجتماعات الكتل النيابية على طريق تشكيل حكومة شراكة وطنية، حيث أكد معصوم حرصه على العراق ككل وحرصه على تقريب وجهات النظر بين جميع الفرقاء السياسيين تحقيقاً للمصالح العليا للعراق وشعبه».

العبادي يدعو إلى التوحد

وفور تكليفه، دعا رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي العراقيين إلى التوحد ضد الحملة الهجعية التي يشنها مسلحو الدولة الإسلامية.

وقال العبادي في تصريحات بها التلفزيون الرسمي بعيد تكليفه بتشكيل الحكومة «إن على الجميع أن يتعاونوا للوقوف ضد الحملة الإرهابية التي تشن على العراق وإيقاف كل الجماعات الإرهابية».

يذكر أن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، أعلن مساء الأحد الماضي أنه سيقدم شكوى إلى المحكمة الاتحادية ضد رئيس الجمهورية لارتكابه «مخالفة دستورية» بعدم تكليف الكتلة الأكبر، ويعني بذلك كتلة «دولة القانون» التي يرأسها المالكي.

447 طفلاً استشهدوا خلال العدوان

مخادشات غير مباشرة بين الجانبين

الفلسطيني و«الإسرائيلي»

رئيس حكومة بنيامين نتانياهو الخاطئة حيال الفلسطينيين إن العمليات العسكرية في غزة اثبتت بأن اعتماد الخيار العسكري لمواجهة الفلسطينيين خيار خاطئ. وأضاف هرتسوغ، أنه آن الاوان لسحب القوات العسكرية من غزة والاعتراف ثانية بالهزيمة.

وأشار إلى ضرورة أن يبدأ نتانياهو مساعيه السياسية وقال: «على نتانياهو أن يدرك بأن الفرص الديبلوماسية لن تتوافر دائماً، ويجب أن يعلم أيضاً بأنه اعتمد الخيار السياسي في تعامله مع القضية الفلسطينية، فإنه سيحظى بدعم حزب العمل.

تداعيات العدوان على غزة

ولم يميز جيش الاحتلال في سياسته العدوانية التي اعتمدها بحق شعبنا الفلسطيني بين هدف عسكري ومدني، وكان للإطفال نصيب كبير من هذه السياسة فأحصاءات منظمة «اليونيسيف» تؤكد أن 447 طفلاً فلسطينياً استشهدوا في العدوان «الإسرائيلي»، المتواصل على قطاع غزة.

وقتل الشهداء الضحايا من الاطفال، 70 في المئة منهم لا تتجاوز أعمارهم 11 عاماً. ما عاد في غزة اليوم خط فاصل بين الموت والحيات للعدوان، ستبقى المستشفيات مستودع آلاف كحايات يفسر بها التاريخ سر غزة العvisية على الكسر أو الإنكسار في أي زمان.

النار لمدة 72 ساعة أتى بناء على رغبة القاهرة. ولفت نخالة في اتصال مع الميادين إلى «أن الوفد الإسرائيلي المفاوض بدأ متعنتاً أمام مطالب المقاومة». وكان شدد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، أول من أمس، على أن أي هدنة دائمة يجب أن تؤدي إلى رفع الحصار عن قطاع غزة. وعن اتفاق التهدئة الجديد لفت مشعل إلى أن التهدئة هي إحدى الوسائل التي ترمي إما إلى توفير مجال مناسب لإنجاح المفاوضات أو إلى تسهيل إدخال المساعدات الإغاثية إلى غزة.

آن الاوان للاعتراف بهزيمتنا

وفي سياق آخر، قال رئيس حزب العمل في كيان العدو (المعارضة)، اسحق هرتسوغ، ردا على سياسات



القاعدة تفشل في اغتيال وزير الدفاع اليمني

بتنظيم القاعدة، ويشتهه بمشاركتهم في المذبحة التي ارتكبت بحق أفراد الجيش قبل يومين. وعلى صعيد منفصل أفادت الرئاسة اليمنية أن الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني عقدت أمس اجتماعاتها في صنعاء، مضيفة أنه من المقرر أن تسمي الهيئة المكونة من 82 عضواً في اجتماعها الأول، ثمانية من بين أعضائها لهيئة الرئاسة، إضافة لرئيس الهيئة (رئيس الجمهورية)، كما تسمي نائبين للرئيس ومقرراً. وأردفت الرئاسة أنه «بموجب قرار رئيس الجمهورية بإنشائها تتولى الهيئة الإشراف والمتابعة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يفرضه إلى إعداد دستور جديد للجمهورية اليمنية دولة اتحادية مؤلفة من ستة أقاليم وفقاً لتقرير لجنة تحديد الأقاليم، كما عكستها توصيات ومقررات المؤتمر في وثيقة المخرجات النهائية».

القاعدة تفشل في اغتيال وزير الدفاع اليمني

نجا وزير الدفاع اليمني من محاولة اغتيال كان أحد عناصر تنظيم «القاعدة» يخطط لتنفيذها بواسطة سيارة مفخخة، في حين تعقد الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني أول اجتماعاتها في صنعاء اليوم، في وقت تودع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي العائدين بخلوط النقط في محافظة مارب بتقديرهم إلى العدالة الدولية.

وقالت مصادر محلية في محافظة حضرموت شرق اليمن إن انتحارياً مفترضاً كان يستقل سيارة حاول اقتحام موكب وزير الدفاع في مدينة سيئون إلا أن القوات المرافقة اعترضت الانتحاري، وألقت القبض عليه وفككت العبوة النافسة التي كانت مركبة في السيارة.

وأوضحت المصادر أن قوات الجيش والأمن وبالتعاون مع أجهزة الاستخبارات تمكنت من إلقاء القبض على أربعة أشخاص يعتقد أنهم على صلة

في وقت تستمر فيه الهدنة بين فصائل المقاومة الفلسطينية والوفد الصهيوني، التي رعتها مصر من أجل التوصل إلى اتفاق على وقف شامل ودائم لإطلاق النار. وكان الوفد الصهيوني وصل إلى القاهرة أمس، للمشاركة في المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين «الإسرائيلي» والفلسطيني. والتي بدأت في مقر الاستخبارات المصرية. وأشار مصدر إلى أن «الجلسات ستكون مطولة وستستغل مدة الهدنة التي هي عبارة عن 72 ساعة في مخادشات جديدة.

رئيس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات التهدئة في القاهرة عزّام الأحمد أكد ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل على وقف إطلاق النار. بدوره قال زياد نخالة نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي إن «قبول وقف لإطلاق

وفي ما يتعلق بإعادة الإعمار فإن التحدي الأكبر يتطلب البدء بالخطوة قبل الانتهاء من مواجهة الحرب التي تتعرض لها سورية، وبحسب ندوة فقد بدأت الحكومة بداية متعذلة بهدف تلبية حاجات المواطنين في الشق الاقتصادي لتعويض نقص الإنتاج والانحلال لتجقيق زيادة في معدلات الإنتاج تدريجياً في المناطق الأمتة رغم أن الحكومة تدرك صعوبة العودة بسورية إلى موقعها المأمول بالنظر إلى موقع سورية الجغرافي والسياسي والميز الذي يمنحها ميزات كبيرة.

وإبعاد الخارج عن اللعبة السياسية السورية وما تحمله الخطوة من جموح السلوك السياسي باتجاه الليبنة بحيث تصبح الحكومة تعبيراً عن دور قوى إقليمية داخل التركيبة السياسية وهذا ما يتناقض مع السيادة الوطنية. واعتبر ندوة أن التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة من حيث الأداء تندرج ضمن اقتصاد الحرب بمحاولة تفادي النتائج السلبية للحصار الاقتصادي، إضافة إلى المصالحة الوطنية كقيمة مؤكدة تمتد لسنوات قادمة كإضافة إلى التصدي لمحاولات إيجاد شرح في الوحدة الوطنية السورية ومعالجة آثار الحرب على كل الوحدة.

وفي ما يتعلق بإعادة الإعمار فإن التحدي الأكبر يتطلب البدء بالخطوة قبل الانتهاء من مواجهة الحرب التي تتعرض لها سورية، وبحسب ندوة فقد بدأت الحكومة بداية متعذلة بهدف تلبية حاجات المواطنين في الشق الاقتصادي لتعويض نقص الإنتاج والانحلال لتجقيق زيادة في معدلات الإنتاج تدريجياً في المناطق الأمتة رغم أن الحكومة تدرك صعوبة العودة بسورية إلى موقعها المأمول بالنظر إلى موقع سورية الجغرافي والسياسي والميز الذي يمنحها ميزات كبيرة.

وقدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي ومواجهة مفاعيل الحرب، ومن المتوقع أن تشهد مشاركة أوسع من قبل المعارضة أميركياً لتمثيل المعارضة السورية كون التفاهم يفتح الباب لاضتمام تيارات معارضة أخرى بما يساهم بوحدة المعارضة السورية. وحول التشكيلة الحكومية والمشاركة قال مغربية «قيادة الجبهة لن تشارك بأي حكومة ما لم تكن حكومة وحدة وطنية، والحديث عن حصص وزارية لا يقدم ولا يؤخر فما النفع من حصول المعارضة على 7 - 10 مقاعد وزارية في حكومة يمكن حلها بجرة قلم» وأضاف: «حكومة الوحدة الوطنية تلك التي نتج عن حوار شامل ينتج توافقات على صلاحيات الحكومة لا يمكن حلها إلا بجملة تفاهات».

واعتبرت أن هروب المواطنين من الواقع المنكوب الذي سلبت فيه حقوقهم كان متوقفاً نتيجة التجنيس السياسي غير القانوني وغياب الأمن والفرص وتلاشي قيم المواطنة لدى السلطة.

وشددت القوى السياسية على أن حل مشكلة التجنيس في البحرين يتمثل في وقف التوزيع العشوائي الجنوبي للجنسية البحرينية وإعادة تصحيح الأوضاع بسحب جنسية كل من حصل عليها خلافاً للقانون والمقررات المعتمدة دولياً وأخلاقياً وإنسانياً وقانونياً. وأشارت إلى أن غالبية المجنسين في البحرين ليسوا من أصحاب النكحاة أو الأموال أو الطاقات وإنما تم جلب عشرات الآلاف بهدف إحداث التغيير الديمغرافي المدان دولياً، وتحويلهم إلى شعب بديل حتى يدينوا

ضد سياسة التجنيس التي اتخذت تخرق في النسيج المجتمعي والسلم الأهلي البحريني». وكانت قوى المعارضة البحرينية قالت في بيان لها أول من أمس إن النظام البحريني وزع الجنسية على عشرات الآلاف في شكل غير قانوني من مختلف الجنسيات في العالم، ما ساهم في تخريب وتدمير النسيج المجتمعي البحريني والخليجي. وأكدت القوى إن هذا المشروع التدميري سلب من المواطنين البحرينيين حقوقهم وحولهم إلى مواطنين من الدرجات المتدنية وقدم المجنسين في كل شيء، حتى في ايسط الحقوق ومنها الوظائف والعمل في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأمنية ومنحهم الأولوية في الحصول على الخدمات الإسكانية والخدمات الطبية والتعليم وكل مناحي الحياة.

المطروحة على طاولة الحوار»، واعتبر مغربية أن منع السلطات السورية هكذا تفاهات أضاع فرصة كسر الائتلاف المدعوم أميركياً لتمثيل المعارضة السورية كون التفاهم يفتح الباب لاضتمام تيارات معارضة أخرى بما يساهم بوحدة المعارضة السورية.

والمشاركة قال مغربية «قيادة الجبهة لن تشارك بأي حكومة ما لم تكن حكومة وحدة وطنية، والحديث عن حصص وزارية لا يقدم ولا يؤخر فما النفع من حصول المعارضة على 7 - 10 مقاعد وزارية في حكومة يمكن حلها بجرة قلم» وأضاف: «حكومة الوحدة الوطنية تلك التي نتج عن حوار شامل ينتج توافقات على صلاحيات الحكومة لا يمكن حلها إلا بجملة تفاهات».

لا تغير في الشكل والمضمون

يرى الدكتور أسامة ندوة المحلل السياسي والباحث الاستراتيجي أن حكومة الحلّي المقبلة من غير المتوقع أن تشهد تغيراً جذرياً في الشكل، كون المرحلة لا تزال تتصلب صموداً وطنياً وفي وجه العدوان الإقليمي، وعلى الحكومة أن تحافظ على

السورية لم تدع للمشاركة في الحكومة ليس من باب التجاهل، إنما لمعرفة السلطات السورية بالموقف المبدئي لهيئة التنسيق القائم على حل سياسي ينتج من تفاوض بضمانات دولية، ينقل سورية من الوضع الحالي لنظام جديد يبدأ بحكومة انتقالية مشتركة تضع آليات للانتقال الديمقراطي، وأضاف: «لا يزال النظام يحكم نفسه بنفسه ولسنا شركاء بأي حكومة لا تقوم على المبادئ السابقة الذكر».

تفاهات معارضة في الطريق

ولفت عبدالمصطفى لتفاهات مشتركة بين الهيئة وجبهة التغيير والتحرير المعارضة كانت ستعلن في مؤتمر صحافي في مقر حزب الإرادة الشعبية بالأمس، إلا أن السلطات السورية منعت انعقاد لعدم نيل الترخيص، وحول تلك التفاهات قال القيادي في الجبهة مازن مغربية لصحيفة «البناء»: «التوافقات قائمة على السير بالحل السياسي، ورفض منطلق الحسم العسكري لازمة السورية مع الإصرار على مواجهة الإرهابيين، والتكفيريين، وطرد المسلحين خارج سورية، ورفض أي حوار لا يقوم على رعاية دولية ويفتح الطريق لبداية حل الأزمة السورية بنقاش كل الأفكار

دمشق - سعد الله الخليل

أعاد تكليف الرئيس السوري بشار الأسد الدكتور وائل الحلقي بتشكيل الحكومة السورية طرح تساؤلات عدة حول شكل هذه الحكومة، وقدرتها على تمثيل المكونات السياسية السورية؟ وهل باستطاعتها أن تكون حكومة وحدة وطنية؟ وعمّا إذا كانت الأطراف السورية قد توصلت لللتقاء الكافية بضرورة مشاركة المعارضة السورية في السلطة التنفيذية؟ وآية ضمانات ممكن أن تقدم لتلك المشاركة؟ تساؤلات سبقت التكليف وربما يطرح التأييد تساؤلات أكثر وربما أعقق وربما أصعب؟

المعارضة حكومة من طرف واحد

يرى حسن عبدالمصطفى المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية المعارضة أن كل ما يجري على الساحة السياسية في سورية يأتي في إطار الحراك من طرف واحد وهو السلطة وليست الهيئة طرفاً فيه، وأضاف لصحيفة «البناء»: «السلطة التنفيذية والتشريعية أمور تعود للقيادة السياسية ولم تشارك بها الهيئة بدءاً من وضع الدستور وانتهاءً بالانتخابات الرئاسية»، واعتبر عبدالمصطفى أن المعارضة

خرجت تظاهر في جزيرة سترة الجبريئة ضد سياسة التجنيس التي تنتهجها السلطة الحاكمة من أجل تغيير التركيبة السكانية في



البلاد، والتي تأتي لاضطهاد الغالبية الشعبية التي تعارض النظام. وأفاد موقع «الوفاق» بأن المتظاهرين «رفعوا شعارات ثورية